المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٤/٢٧ الموافق ١٥ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٨ السنة التاسعة عشرة

«جائزة إسرائيل» لليمينيين فقط!

صفحة (٣)

«نوف هجليل» والمدرسة العربيّة: إعاقة تشكّل مجتمع عربيّ داخل «المدينة اليهوديّة»!

صفحة (٤)

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

فرضيات تشكيل الحكومة الإسرائيلية في الأسابيع الستة المتبقية تزداد تعقيداً على تعقيد!

كتب برهوم جرايسي:

يبدو أن المشهد الإسرائيلي بشأن تشكيل حكومة جديدة يزداد تعقيدا، ولم يتبق أمام الكنيست سوى ٦ أسابيع لمنح الثقة لحكومة. ومن هذه الأسابيع ثلاثة أسابيع لبنيامين نتنياهو، إذا أراد التمديد لأسبوعين، وثلاثة أسابيع ستكون لمكلف آخر غير نتنياهو، إذا ما فشل الأخير. وفي المقابل، فإن التقارير الاقتصادية، والأوضاع الناشئة، تدل على أن الأزمة الاقتصادية ستنعكس قريبا على جيب الجمهور، الذي سيكون مطالبا بالمشاركة في تسديد العجز المتفاقم، وكذا الدين العام الذي بلغ تريليون شيكل، في حين أن وتيرة ارتفاع الأسعار للبضائع الاستهلاكية ليست مسبوقة منذ ثماني سنوات.

فحتى مطلع الأسبوع، تبدو الأمور تراوح مكانها في مسار تشكيل الحكومة، وحتى أن بنيامين نتنياهو المكلف بتشكيل الحكومة خفف وتيرة حراكه؛ في حين تقول تقارير إن نتنياهو قد يفاجئ ويعيد التكليف إلى رئيس الدولة قبل انتهاء المدة القانونية الأولى، يوم الثلاثاء من الأسبوع المقبل، الرابع من أيار.

لكن هذه تبقى إحدى الفرضيات من سلسلة فرضيات ما تزال لها احتمالات متفاوتة، وإن بدت كلها ضعيفة، بموجب المشهد الحاصل.

إسرائيل عالقة في نتائج انتخاباتها. (أف ب)

أبرز الفرضيات المتبقية

الفرضية الأولى، هي أن يواصل بنيامين نتنياهو محاولاته تشكيل حكومة أقلية، من ٥٩ نائبا، تستند لدعم خارجي من «القائمة العربية الموحدة»، إلى حين تثبيت الحكومة، ليواصل نتنياهو السعي لتوسيع وتثبيت القاعدة الائتلافية. ولإتمام هذه المهمة، سيكون عليه الطلب من رئيس الدولة التمديد له لأسبوعين، وبهذا يكون اليوم الأخير له، في حال حصل على التمديد، هو ١٨ أيار المقبل.

إذا اختار نتنياهو هذا المسار، فسيكون في حساباته المراهنة على تصدعات في الكتل المعارضة لاستمرار حكمه، كونها ليست متجانسة، وفيها كتل يمينية استيطانية، ونواب يمين استيطاني في كتل تظهر وكأنها ما يسمى «يمين معتدل»، بحسب القاموس السياسي الإسرائيلي.

ويرتكز نتنياهو هنا على أنه يقود الكتلة المتماسكة أكثر من غيرها، وتستند إلى ٥٢ نائبا من ٤ كتل يمين استيطاني ومتدينين متزمتين: الليكود ٣٠ مقعدا، شاس ٩ مقاعد، يهدوت هتوراة ٧ مقاعد، الصهيونية الدينية ٦ مقاعد.

ولكن في هذه الفرضية عقبات، أبرزها أن كتلة «الصهيونية الدينية»، التي تضم حركة «قوة يهودية» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، ترفض كليا الانخراط في حكومة تعتمد على دعم خارجي من «القائمة العربية الموحدة»، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، الذي لا يعلن جهارا رفضه لتقديم دعم خارجي لحكومة تطرف استيطاني كهذه. تأتي العقبة الثانية الناشئة في الأيام الأخيرة من جهة زعيم كتلة «يمينا» نفتالي بينيت، الذي لم يعترض على حكومة أقلية مدعومة من «العربية الموحدة»، غير أنه يسعى الى إفشال نتنياهو، وتشكيل حكومة برئاسة تناوبية بينه وبين زعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد.

الفرضية الثانية: حكومة تناوبية برئاسة نفتالي بينيت ويائير لبيد، هذه الفرضية لا مجال للتحرك الرسمي لها، إلا عند انتهاء فترة تكليف نتنياهو، وانتقال التكليف إلى شخص آخر. وهي حكومة أقلية، كتلك التي يسعى لها، وستكون مضطرة للاستناد إلى «القائمة العربية الموحدة»، ولربما غيرها؛ رغم أنها حكومة ستضم كتلا ونوابا تنافس في تطرفها في حلبة اليمين الاستيطاني.

وستكون هذه حكومة في حال تشكلت الأغرب في تاريخ السياسة الإسرائيلية، إذ إن رئيسها الأول سيكون بينيت الذي يترأس كتلة نيابية من ٧ نواب، ولكن من ناحية يائير لبيد، فهذا هو الخيار الوحيد لضمان قيام حكومة تبعد نتنياهو عن سدة حكم.

ومن المفترض أن ترتكز حكومة كهذه على الكتل التالية: «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد وتضم ١٧ نائبا، «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان، «العمل» برئاسة ميراف ميخائيلي، «أمل جديد لإسرائيل» برئاسة جدعون ساعر، و«ميرتس» برئاسة نيتسان هوروفيتس. ومجموع نواب هذه الكتل ٥٨ نائبا، بمعنى أنها تحتاج لدعم كتلة «القائمة العربية الموحدة» التي تضم ٤ نواب، ولا تبدي هذه القائمة اعتراضا، في حال وافق قادة هذه الحكومة على قضايا مطلبية مدنية محددة.

ورغم ذلك، فإن لبيد يحاول الحصول على موافقة «القائمة المشتركة» التي تضم ٦ نواب، وتحالف ٣ أحزاب، إلا أنه لا مجال لهذه القائمة لأن تدعم حكومة يترأسها بينيت، أو تضم بينيت وساعر. فالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي لها ٣ نواب في القائمة المشتركة أعلنت أنه غير وارد دعم حكومة تضم يمينا استيطانيا، وتواصل نهج نتنياهو السياسي. كما أن التجمع الوطني الديمقراطي الذي له نائب واحد في القائمة المشتركة، رفض التوصية بتكليف أحد النواب لتشكيل حكومة، وبالتالي فهو يرفض تقديم دعم خارجي لأي حكومة إسرائيلية. ولم يصدر موقف حاسم من الحركة العربية للتغيير التي لها نائبان في القائمة المشتركة.

وقد يكون بينيت ولبيد ومعهما ساعر يراهنون على أنه بعد تشكيل حكومة كهذه، قد يتغير موقف الحريديم، وخاصة شاس، وتنضم للحكومة مع شروط تخدم جمهور المتدينين المتزمتين. إلا أن كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، شاس ويهدوت هتوراة أعلنتا في الأسبوع الماضي، تمسكهما بخيار حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، ولكن الأمور قد تكون مفتوحة مستقبلا، كما أثبتت السياسة الإسرائيلية.

وهناك همس وغمز باحتمال أن يقع انشقاق في كتلة الليكود بالتمرد على نتنياهو، والانضمام لحكومة بينيت- لبيد، وبشروط ذات مستوى عال ومغرية.

الفرضية الثالثة، وهي ما سبق أن ورد هنا، أن يحصل انشقاق في الليكود، وانشقاق كهذا يحتاج وفق القانون، أن يشكل المنشقون ثلث الكتلة القائمة، على أن لا يقل عددهم عن نائبين. بمعنى في حالة الليكود، فإن الانشقاق يحتاج إلى عشرة نواب. ولكن في العام ٢٠٠٩، بادر الليكود لتعديل القانون، ليصبح من حق ٧ نواب في كتلة برلمانية، أن ينشقوا ويقيموا كتلة برلمانية، حتى لو لم يشكلوا ثلث كتلتهم الأصلية. وكان هدف هذا التعديل المساعدة على شق كتلة كديما في حينه، التي كانت تترأسها تسيبي ليفني.

حتى الآن، لا توجد مؤشرات قوية إلى انشقاق في الليكود، الواقع كليا تحت سيطرة شخص نتنياهو. وبعد انشقاق جدعون ساعر ومعه ٤ نواب، قلّت الحلقات الضعيفة في الليكود، ولا يظهر منها شيء، ولكن في السياسة كل شيء وارد.

الفرضية الرابعة: نتنياهو رئيسا للدولة. يبادر رئيس الكنيست ياريف ليفين من حزب الليكود، كي يتم انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للدولة، في الانتخابات التي ستكون في الهيئة العامة للكنيست في نهاية حزيران، أو مطلع تموز المقبلين، مع انتهاء ولاية الرئيس الحالي رؤوفين ريفلين، والتي هي من ٧ سنوات، ولولاية واحدة لا يتم تجديدها.

حتى الآن لم يبد نتنياهو اعتراضا علنيا على هذا الخيار، الذي سيعني إزاحة نتنياهو عن رئاسة الهيئة التنفيذية، الحكومة، إلى منصب يبدو أعلى، ولكنه خال من الصلاحيات تقريبا.

في حال تم هذا الخيار، على الليكود أن يختار مرشحا آخر لتشكيل الحكومة، وحينها ستكون مهمته سهلة وسريعة، لأن الاعتراض لدى بعض الكتل اليمينية في الكنيست هو على شخص نتنياهو وليس سياسته.

ولكن هذا المسار يبدو ضعيفا جدا، لأن التأييد الفوري لشخص نتنياهو لتولي رئاسة الدولة هو ٥٩ نائبا، إلا إذا قررت القائمة العربية الموحدة انتخاب نتنياهو بشروطها، وهذا من باب ما تعلنه الكتلة وقيادتها بأنه ليس لديهم أبواب مغلقة أمام أي جهة كانت.

وفي المقابل، ستكون لهذا الانتخاب تعقيدات قانونية لا يجيب عليها القانون القائم، وهو أن يتم انتخاب رئيس دولة خاضع فعليا لمحاكمة في قضايا فساد الحكم.

أمام كل هذه التعقيدات، فإن إسرائيل تبدو أقرب إلى انتخابات برلمانية خامسة، من قربها من تشكيل حكومة جديدة.

الأوضاع الاقتصادية

مع التراجع الحاد في انتشار فيروس الكورونا، إذ بلغ عدد المصابين الحاليين، في مطلع الأسبوع، نحو ١٧٠٠ شخص، ورفع القيود الكثيرة عن الحركة والحياة العامة، يقترب الشارع الإسرائيلي من واقع يكون فيه مطالبا بأن يسدد فاتورة الحكومة لمواجهة جائحة الكورونا وانعكاساتها الاقتصادية المالية، إذ طفح الدين العام إلى مستوى كان قائما قبل ما يزيد عن عشرة أعوام، في حين أن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بات كبيرا نسبيا، وبوتيرة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ ٨ سنوات.

فقد قالت تقديرات اقتصادية الأسبوع الماضي إن الدين الحكومي الإسرائيلي العام من المتوقع أن يكون قد بلغ في هذه الأيام تريليون شيكل (ألف مليار)، وهو ما يعادل حاليا ٣٠٥ مليارات دولار. وحسب التقديرات ذاتها فإن الحكومة المقبلة ستفرض ضرائب استثنائية، وترفع ضرائب قائمة، بحجة سد الدين من جيوب المواطنين، الذين أنهكتهم الأزمة الاقتصادية في السنة الأخيرة، الناجمة عن أزمة الكورونا.

وجاءت هذه التقديرات، بعد أن أعلن المحاسب العام للدولة أن الدين الحكومي العام بلغ مع نهاية العام ٢٠٢٠ الماضي ٩٨٤ مليار شيكل، ومع استمرار الصرف الاستثنائي لتمويل مواجهة أزمة الكورونا وآثارها الاقتصادية، فإن الدين يكون قد وصل هذه الأيام الى حاجز ألف مليار شيكل، تريليون شيكل.

وحسب تقرير المحاسب، فإن حجم الدين الحكومي كان في نهاية العام ٢٠١٩ حوالي ٨٢٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥٨٪ من حجم الناتج العام، وبعد إضافة الدين العام، يكون إجمالي الدين قد وصل في نهاية ٢٠١٩ إلى ما نسبته ٦٠٪ من حجم الناتج العام. وهذه نسبة تُعد «مثالية» بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، وجهات الإقراض العالمية للدول. إلا أنه مع نهاية العام ٢٠٢٠، وصل الدين الحكومي العام إلى نسبة ٧١٪، وإجمالي الدين العام، بمعنى ما يشمل الدين الحكومي، ٧٢٪ من حجم الناتج العام، وهذه النسبة أقل من النسبة السابقة التي أعلنت في شهر آذار الماضي وتحدثت عن ٧٤٪، وأقل من التقديرات التي تحدثت عن ارتفاع الدين إلى نسبة ٧٨٪.

في المقابل، سجل التضخم المالي في الربع الأول من العام الجاري، ارتفاعا بنسبة ٠,٨٪، بعد أن سجل التضخم في آذار الماضي ارتفاعا بنسبة ٠,٦٪؛ ما يوحي أن التضخم المالي سيواصل ارتفاعه في الأشهر المقبلة، انعكاسا للغلاء وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، والبضائع الحياتية اليومية.

وكان التضخم قد سجل في العام الماضي ٢٠٢٠ تراجعا بنسبة ٠,٧٪، وهو تراجع كان أقل من التقديرات التي تحدثت عن تراجع بنسبة ١,٢٪. وأساس هذا التراجع، ناجم عن تراجع الحركة الشرائية، رغم ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

ورغم هذا، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يخرج الاقتصاد الإسرائيلي من أزمته ابتداء من العام الجاري، إذ حسب تقديراته، الصادرة قبل أيام، فإن النمو المتوقع لهذا العام سيكون في محيط ٥٪، بعد أن سجل في العام الماضي ٢٠٢٠ انكماشا أقل من المتوقع، وكان ٢,٢٪.

وفي حال صدقت توقعات صندوق النقد، التي تبنى أساسا على تقارير رسمية إسرائيلية، فإن هذا يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي سيغطي هذا العام انكماش الاقتصاد في العام الماضي، ويسجل نموا طفيفا للعامين الماضي والجاري، على أساس أن نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل في حدود ٢٪، وهذا يقلب من جديد التوقعات الإسرائيلية السابقة، التي ادعت أن الاقتصاد الإسرائيلي سيغلق خسائره ويعود إلى مسار النمو، ليس قبل العام ٢٠٢٤، وعلى أساس هذه التوقعات السوداوية، تعد الحكومة ووزارة المالية فيها سلسلة ضربات اقتصادية للجمهور، بذريعة إغلاق العجز في الموازنة العامة، وتقليص الدين العام.

ومن مؤشرات النمو المبكرة، سلسلة تقارير تتحدث عن ارتفاع كبير في الاستهلاك الفردي والعام، وهو ما يساهم في ارتفاع الأسعار ووتيرة التضخم. كذلك، فإن البطالة انخفضت نسبتها في شهر آذار الماضي إلى ما دون ١٠٪، ومن المتوقع لها أن تتراجع أكثر حتى نهاية حزيران المقبل، حينما ينتهي مفعول قانون البطالة الاستثنائية، الذي أقر مع بدء جائحة الكورونا، ومنحت مخصصات بطالة واسعة نسبيا، خاصة لأولئك الذين تم إخراجهم إلى إجازات ليست مدفوعة الأجر.

وعلى ضوء تراجع نسبة البطالة، فقد أعلن المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، البروفسور آفي سمحون، أنه ابتداء من الشهر المقبل، أيار، سيتم خصم مخصصات البطالة ومخصصات الإجازة ليست مدفوعة الأجر، بنسبة ١٠٪، بموجب القانون الاستثنائي، الذي يقضي أحد بنوده بأنه في حال انخفضت نسبة البطالة إلى ما دون ١٠٪، فإنه في الشهر يتم خفض المخصصات الاستثنائية وليس العادية بنسبة ١٠٪.

وجاء إعلان سمحون خلافا لإعلان وزير المالية، يسرائيل كاتس، أنه سيعمل على عدم خفض المخصصات، حتى نهاية حزيران المقبل، ولكن هذا القرار يحتاج قرارا من الحكومة، ومصادقة الكنيست على تعديل القانون الاستثنائي، بشكل عاجل، وقبل حلول الأول من أيار، وكما يبدو فإنه هذا لن يحصل.

كلمة في البداية

هذا ما تنبأ به رؤساء سابقون للمحكمة الإسرائيلية العليا

بقلم: أنطوان شلحت

تشهد إسرائيل على خلفية الأزمة السياسية غير المسبوقة التي تشهدها في الآونة الأخيرة، قدراً كبيراً من التحليل لصيرورتها الراهنة، وفي الوقت عينه تشهد الكثير من الاجتهادات التي تحاول استشراف ما يمكن أن تؤول إليه هذه الصيرورة، لا سيما على صعيد الصراع الداخلي.

ولعلّ أول ما ينبغي الالتفات إليه في غمرة متابعة ما تراكم إلى الآن، أن تلك الصيرورة ليست نتاج الأزمة الراهنة فحسب إنما هي أيضاً محصلة ما شهدته إسرائيل من سيرورات قبيل انفجار هذه الأزمة بعدة أعوام، وبالأساس في سياق المحاولات المتواترة لتكريس هيمنة اليمين الجديد على المشهد السياسي برمته.

ولدى العودة إلى ما سبق هذه الأزمة بالوسع العثور على ما يمكن اعتباره أشبه بالنبوءة حيال مع يحدث في الوقت الحاليّ، كما هي مثلاً حال تصريحات أدلى بها أربعة رؤساء سابقين للمحكمة الإسرائيلية العليا قبل خمسة أعوام خلال مقابلة مشتركة جمعتهم معاً أجرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" في مناسبة الذكرى الـ ٦٨ لإقامة دولة إسرائيل، وأجمعوا فيها من ضمن أمور أخرى على أن إسرائيل تشهد سيرورات مثيرة للقلق من ناحيتهم قد تتسبب، في نتيجتها، بما وصفوه بأنه "إعلان بداية نهاية النظام الديمقراطي في الدولة"!

وأوضح الرؤساء الأربعة السابقون للمحكمة العليا، وهم مئير شمغار وأهارون باراك ودوريت بينيش وآشير غرونيس، أن ما يثير قلقهم، الحقيقي والجادّ، ليس هذا التصريح أو ذاك مما يُطلقه السياسيون ضد المحكمة العليا بشكل خاص والجهاز القضائي بشكل عام، ولا حتى بعض القوانين ومشاريع القوانين التي تستهدف محاصرة هذه المحكمة وتقييد صلاحياتها بذريعة أنها تتسم بـ"فاعلية قضائية زائدة"، وإنما ما تشكله هذه التصريحات وهذه القوانين ومشاريع القوانين مجتمعة على خط تسلسلي واحد يؤشر إلى سيرورة واضحة تنطوي على خطر جسيم.

ولدى تطرّق الحديث إلى حالة التطرّف والتعصّب التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي وتتعمق فيه باستمرار خلال الأعوام الأخيرة، رفض القضاة اعتبار أن دولة إسرائيل تواجه "خطر التحول إلى دولة غير ديمقراطية أو دولة فاشية"، لكن بعضهم أضاف أن ما يقلقه هو الكثير من المقاربات السائدة فيما يتعلق بالديمقراطية من ناحية جوهرها.

وفي هذا الشأن على وجه التحديد كان أهارون باراك الأشد وضوحاً حين أكد أن السؤال يبقى "كيف نعرّف الديمقراطية؟". وتابع: "من جهتي، الديمقراطية هي حكم الأغلبية أولاً، ولكن الديمقراطية هي الفرد أيضاً. أي، الديمقراطية هي ليست 'نحن' فقط، وإنما هي 'أنا' أيضاً. لا ديمقراطية من دون حكم الأغلبية ولا ديمقراطية من دون ضمان حقوق الفرد. ينبغي أن تكون المحكمة قادرة على القول لـ"النحن": لقد تجاوزتم الحدود وهذا محظور عليكم". وبرأيه هذا هو "التوازن الحساس" الذي تمت المحافظة عليه طوال أعوام الدولة منذ تأسيسها. وشدّد على أن ما يثير القلق لديه هو أن الهجمات المتكررة على المحكمة العليا والمتصاعدة في الأعوام الأخيرة قد تدفع الجمهور الإسرائيلي العريض إلى الاعتقاد بأن المحكمة ستصبح أكثر ميلا إلى "النحن" وليس إلى "الأنا"، من جراء هذه الهجمات وبتأثير مباشر منها.

غير أن الأهم من ذلك، فيما قاله باراك عموماً، يكمن في توكيده أن "الجذور الديمقراطية ليست ضاربة عميقاً بصورة كافية في إسرائيل. فنحن نرى أن بإمكان أي شخص في إسرائيل أن يقول، مثلاً، إنه يؤيد حقوق الإنسان وإنه يؤيد طرد العرب مواطني الدولة، وكأن الأمرين منسجمان وغير متناقضين". وهو يعزو كون جذور الديمقراطية الإسرائيلية ليست عميقة إلى سبب رئيس فحواه أن "جزءاً كبيراً من المواطنين هنا ولدوا في دول شيوعية أو توتاليتارية، بالإضافة إلى الموضوع الأمني. وجزء كبير من الشعب مستعد للتخلي عن بعض حقوق الإنسان الأساسية من أجل ضمان الأمن. وهذا ما تفعله الحكومة [الإسرائيلية] بشكل عام"، وبذا تجاهل على نحو عامد ما تحمله الصهيونية من مفاهيم تتناقض مع الديمقراطية والقيم الإنسانية عامة. وبالرغم من خلوص باراك إلى نتيجة مؤداها أن "الديمقراطية في إسرائيل ليست في خطر" إلا أنه شدّد على أنها ليست متينة بما فيه الكفاية. ومع أنه جزم بأن إسرائيل ليست دولة عنصرية فقد أشار إلى أن "عدداً غير قليل من المواطنين الذين يحملون آراء عنصرية ويعبرون عنها، يعيشون فيها".

بالتوازي مع أقوال باراك هذه، قالت دوريت بينيش إن التطرف والانقسام والصدوع في المجتمع الإسرائيلي تعتبر ظواهر مثيرة للقلق، مشيرة إلى أن ثمة في إسرائيل الكثير من التعابير العنصرية ومن لغة الكراهية، وإلى أن كل مَن لا يوافق مع اليمين الجديد هو "عدو" و"خائن"!

إن دلّت كل هذه الأقوال على شيء فإنها تدل أكثر شيء على كون الراهن الإسرائيلي ليس سوى نتاج ما كان في الماضي القريب وكذلك البعيد.

نتنياهو يعوّل على تغيير طريقة الانتخابات والعودة إلى الانتخاب المباشِر لرئيس الحكومة- الخلفية والوقائع

«شاس».. حليف وباني جسور لنتنياهو.

كتب سليم سلامة:

«اللعبة» هنا مكشوفة تماماً لا يداني حقيقتها أي شك: الوزير أرييه درعي، زعيم حركة شاس الحريدية السفارادية، لم يكن هنا سوى المنفّذ لهذه المبادرة التشريعية الجديدة التي ترمي، عينياً، إلى تغيير طريقة الانتخابات الإسرائيلية، لكنها تأتي لإنقاذ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من ورطاته وإخراجه من مآزقه. لا شك في أن درعي وحركته سيكسبان نقاطاً هامة غير قليلة من وراء إخراجهما هذه المبادرة إلى حيز التنفيذ، وخصوصاً في ترجمة هذا الولاء «إلى معسكر اليمين» بقيادة نتنياهو تحديداً إلى مكسب انتخابي في الانتخابات البرلمانية المقبلة، التي يبدو أن موعد إجرائها لن يتأخر كثيراً، حتى لو تكللت مبادرة درعي وشاس الأخيرة هذه بالنجاح الذي يرجوه أصحابها والمستفيدون منها.

ولئن كان درعي وحركته هما المنفذان المباشران، فمن الواضح تماماً أن صاحب هذه المبادرة، محرّكها، راعيها والمستفيد الأول والأساس، هو نتنياهو نفسه الذي يحاول الخروج من مآزقه وحل مشكلاته العويصة من خلال تشريع قانون «الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة» بأقصى السرعة الممكنة، ثم إجراء الانتخابات المباشرة لمنصب رئيس الحكومة (فقط)، دون حل الكنيست الـ ٢٤ الذي جرى انتخابه قبل نحو شهر (في ٢٣ آذار الأخير)، مستنداً إلى ثقته بقدرته على الفوز بهذا المنصب والتغلب على أي مرشح آخر في الانتخابات المباشرة.

أعلن درعي عن مبادرته هذه يوم ١٨ نيسان الجاري على ضوء اتضاح الصورة والتأكد من عقم المشاورات التي يجريها نتنياهو لتشكيل الحكومة الجديدة في إثر تكليفه بالمهمة من قبل رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، يوم ٦ الجاري، وحيال التخوف من انتهاء المهلة القانونية الأولى (٢٨ يوماً، يمكن لرئيس الدولة أن يمددها بأسبوعين إضافيين) دون التمكن من تشكيل حكومة جديدة، ما يعني إفساح المجال أمام «المعسكر المناوئ لنتنياهو» لمحاولة تشكيل الحكومة الجديدة بمشاركة طيف واسع من الأحزاب، من أقصى اليمين حتى أقصى «اليسار» مروراً بـ «الوسط»، برئاسة تناوبية بين نفتالي بينيت، زعيم حزب «يمينا»، ويائير لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل»، الأمر الذي سيغلق الباب نهائياً على كل محاولات نتنياهو للإفلات من قيوده وتجنب نهايته التراجيدية!

في معرض تقديم مبادرته هذه، التي تشكل حبل النجاة الأخير أمام نتنياهو، قال درعي إن حركته (شاس) ستقدم مشروع قانون لإجراء انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة الإسرائيلية «تُخرج الدولة من المأزق السياسي ـ البرلماني الذي تتخبط فيه» و«تضمن الاستقرار الحوكمي»، مضيفاً أنه «ينبغي تجريب طريقة أخرى من أجل تجنب إجراء انتخابات خامسة» في غضون سنتين ونصف السنة؛ علماً بأن الانتخابات للكنيست جرت أربع مرات خلال السنتين الأخيرتين: نيسان ٢٠١٩ (الكنيست الـ ٢١)، أيلول ٢٠١٩ (الكنيست الـ ٢٢)، آذار ٢٠٢٠ (الكنيست الـ ٢٣) وآذار ٢٠٢١ (الكنيست الـ ٢٤). وقال درعي إن «الطريق المسدود الذي وصلنا إليه يحتّم التوجه إلى الشعب مباشرة».

مشروع القانون ـ إزالة العوائق والعقبات

غداة حديث درعي المذكور، قدم عضوان من كتلة شاس في الكنيست، أحدهما رئيس الكتلة ميخائيل ملكيئيلي والآخر موشي أربيل، إلى سكرتارية الكنيست مشروع القانون لانتخاب رئيس الحكومة في انتخابات مباشرة في مدة أقصاها ٣٠ يوماً منذ يوم إقرار القانون في الكنيست نهائياً، من دون حل الكنيست الحالي (الـ ٢٤) الذي انتُخب قبل شهر واحد فقط. وينص مشروع القانون على أن الأشخاص الذين يمكنهم الترشح لمنصب رئيس الحكومة في الانتخابات المباشرة القريبة هم الأعضاء المنتخَبون في الكنيست الحالي، شريطة أن يجمع تواقيع ٢٠ عضو كنيست حاليّ على الأقل مؤيدين لترشحه. ويأتي هذا البند/ الشرط لمنع دخول أي مرشح جديد من خارج الحلبة السياسية الراهنة، مثل رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال غادي آيزنكوت، أو غيره. أما أصحاب حق الاقتراع في هذه الانتخابات المباشرة القريبة فهم المواطنون (الناخبون) الذين وردت أسماؤهم في سجلات الناخبين خلال الانتخابات الأخيرة، فقط.

وينص مشروع القانون، أيضاً، على أن المرشح في هذه الانتخابات المباشرة يحتاج إلى تأييد ٤٠٪ على الأقل من الأصوات الصحيحة المشاركة في الانتخابات كي يستطيع الفوز بمنصب رئيس الحكومة. وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على هذه النسبة من التأييد، أو في حال حصول كلا المرشحين على النسبة ذاتها، تجرى جولة ثانية من الانتخابات المباشرة في غضون ١٤ يوماً من الجولة الأولى، بحيث يكون المتنافسان المرشحين اللذين حصلا في الجولة الأولى على النسبتين الأعلى من الأصوات الصحيحة. أما الفائز في الجولة الثانية فيكون المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات الصحيحة وعلى النسبة الأعلى، بالتالي.

كما يتضمن مشروع القانون، أيضاً، جدولاً زمنياً يجري بموجبه نشر نتائج الانتخابات المباشرة خلال ثمانية أيام، وابتداء من لحظة النشر هذه تنتقل جميع صلاحيات رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل (بيني غانتس!) إلى المرشح الفائز في الانتخابات، الذي يمنحه القانون مهلة أوتوماتيكية مدتها ٩٠ يوماً لتشكيل حكومة جديدة، بينما يواصل (نتنياهو نفسه) في الأثناء تولي صلاحيات رئيس الحكومة «الانتقالية» خلال الأشهر الثلاثة كاملة، دون أي عائق، سواء كان «رئيس الحكومة البديل» (غانتس) أو رئيس الدولة! وهذا، الأخير، يُخرجه مشروع القانون الجديد بصورة نهائية وتامة من مسألة تشكيل الحكومة في إسرائيل وتكليف المرشح لتشكيلها، كما كانت الحال حتى الآن، بينما يُلزم القانون رئيس الحكومة المنتَخب بإبلاغ رئيس الكنيست فقط عند نجاحه في تشكيل حكومة جديدة.

أما في حال فشل الفائز في الانتخابات المباشرة في تشكيل حكومة جديدة خلال المهلة المحددة في نص القانون (٩٠ يوماً من يوم نشر النتائج)، فعندئذ تجرى الانتخابات مرة أخرى في خلال مدة أقصاها ٩٠ يوماً. وقد ورد في مشروع القانون، بالنص الصريح، أن الكنيست الحالي «لا يمنح الثقة لأية حكومة سوى تلك التي يشكلها الفائز في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة». معنى هذا أن تصويت الكنيست بنزع الثقة عن حكومة يشكلها الفائز في الانتخابات المباشرة يؤدي بصورة أوتوماتيكية ـ وفق مشروع القانون ـ إلى إجراء انتخابات جديدة للكنيست، وليس لرئاسة الحكومة فقط.

غير أن المبادرين لم يتركوا أية ثغرة يمكن أن تشكل عقبة مستقبلية أمام نتنياهو في حال فوزه (المرجح، في نظرهم) بمنصب رئيس الحكومة في الانتخابات المباشرة، فتنبهوا إلى حقيقة أن «الانتخاب المباشر لوحده من غير القدرة على تشكيل حكومة فاعلة غير كاف»، كما كتب عضو الكنيست شلومو كرعي (من الليكود)، موضحاً أن الحل لهذه المعضلة يتمثل في الاقتراح المكمل الذي يتضمنه مشروع القانون الجديد بشأن «إضافة للفائز» هي عبارة عن «حصول الفائز في الانتخابات المباشرة على قوة برلمانية إضافية تعادل نسبتها ١٠٪ من العدد الحالي لأعضاء الكنيست؛ أي زيادة عدد أعضاء الكنيست بـ ١٢ عضواً جديداً ليصبح ١٣٢ عضواً، بدلاً من ١٢٠» كما هو عليه منذ قيام الدولة حتى اليوم. ويقضي الاقتراح بأن يجري توزيع الأعضاء الـ ١٢ الإضافيين «على كتل الائتلاف الحكومي، بصورة نسبية»!

في مثل هذه الحالة، وإذا ما تم إقرار مشروع القانون المقتَرَح، فسيكون في مقدور أي فائز بمنصب رئيس الحكومة في الانتخابات المباشرة تشكيل ائتلاف حكومي دون أية حاجة إلى استعطاف كتل من خارج معسكره والتوسل إلى أعضاء كنيست أو إغرائهم كي ينتقلوا من كتلة إلى أخرى.

ليس من الواضح، بعد، المصير الذي سيؤول إليه مشروع القانون الجديد هذا في واقع التركيبة الحالية في الكنيست الـ ٢٤. لكنّ الأمر منوط، بصورة كبيرة، بموقف حزب «يمينا» ورئيسه نفتالي بينيت الذي لم يحسم أمره حتى الآن ـ هل سيغامر بترؤس «حكومة وحدة» بالتناوب مع يائير لبيد وبمشاركة أحزاب «يسار» و«وسط» أخرى، إزاء اتهام الليكود له بأنه «يفضل تشكيل حكومة يسارية ويمنع تشكيل حكومة يمينية»، وخصوصاً على أعتاب انتخابات برلمانية قريبة مرجحة؟ يُطرح هذا السؤال اليوم بالرغم من الموقف «المبدئي» المؤيد لانتخاب رئيس الحكومة في انتخابات مباشرة والذي كان بينيت قد عبر عنه في العام ٢٠١٩ عقب فشل كل من نتنياهو وغانتس في تشكيل حكومة، إذ قال إن «الانتخاب المباشر هو الطريق الوحيد للحسم ولمنع انتخابات ثالثة، رابعة وخامسة».

على أية حال، إذا ما أخذنا بتقييمات أعضاء الكنيست من حركة شاس فإن فرص إقرار مشروع القانون الجديد كبيرة جداً، لأن «الأحزاب المختلفة، في غالبيتها الساحقة، ليست متحمسة لخوض انتخابات برلمانية جديدة جراء خشيتها من احتمال تراجعها وحصولها على عدد أقل من المقاعد مما حصلت عليه في الانتخابات الأخيرة، بل ربما سقوط بعضها وبقائه خارج الكنيست كلياً، الأمر الذي يشجع هذه الأحزاب على تأييد مشروع قانون يعيد انتخاب رئيس الحكومة فقط».

الخلفية والهدف والنتيجة العكسية

مشروع القانون الذي قدمته كتلة شاس الآن هو بمثابة تعديل لـ «قانون أساس: الحكومة» الجديد الذي يمكن تعديله بأغلبية عادية من ٦١ عضو كنيست. وهي الأغلبية التي تحققت في العام ٢٠٠١ لإعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل وكما هو عليه اليوم. بعبارة «ما كان عليه من قبل» نقصد ما كان قبل يوم ١٨ آذار ١٩٩٢، اليوم الذي أقر فيه الكنيست تعديل القانون الذي كان قائماً منذ قيام الدولة وتغيير طريقة الانتخابات التي كانت معتمدة منذ قيام الدولة، كي يجري انتخاب رئيس الحكومة في انتخابات مباشرة، لا كمرشح يترأس قائمة حزبية انتخابية؛ أي: إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل بورقتي اقتراع: واحدة لعضوية الكنيست (للحزب/ للقائمة الانتخابية) وأخرى للمرشح لرئاسة الحكومة. وقد تم الاتفاق آنذاك على أن يبدأ تطبيق القانون الجديد ابتداء من الانتخابات للكنيست الـ ١٤ التي جرت في العام ١٩٩٦. كانت تلك المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات بورقتي اقتراع ـ واحدة لعضوية الكنيست وواحدة لرئاسة الحكومة، مباشرة. في تلك الانتخابات، فاز بنيامين نتنياهو (مرشح تحالف «الليكود ـ غيشر ـ تسومت») برئاسة الحكومة بعد أن تغلب على منافسه شمعون بيريس (مرشح حزب العمل) في الانتخابات المباشرة، بالرغم من فوز حزب العمل بعدد من المقاعد في الكنيست يفوق عدد المقاعد الذي فاز به التحالف المنافس (٣٤ مقابل ٣٢). وقد شكل نتنياهو حكومة استمرت ولايتها أقل من ثلاث سنوات، ثم جرت الانتخابات بالطريقة الثنائية مرة أخرى في العام ١٩٩٩ فانتُخب أعضاء الكنيست الـ ١٥ وفاز إيهود باراك برئاسة الحكومة بعد أن تغلب على منافسه بنيامين نتنياهو. وشكّل براك حكومة جديدة (هي الحكومة الـ ٢٨) لم تعش سوى سنة واحدة وثمانية أشهر اضطر بعدها إلى تقديم استقالته في كانون الأول ٢٠٠٠، في إثر تفكك ائتلافه الحكومي. في أعقاب ذلك، جرت انتخابات خاصة لرئاسة الحكومة فقط، دون الكنيست، في شباط ٢٠٠١ فاز فيها أريئيل شارون برئاسة الحكومة بعد أن تغلب على إيهود باراك.

كانت تلك الانتخابات الأخيرة التي تجرى لرئاسة الحكومة بصورة مباشرة ومنفصلة عن انتخاب أعضاء الكنيست. والسبب أن قوة الأحزاب الكبيرة واصلت التراجع مقابل ازدياد قوة الأحزاب الصغيرة، مما أضعف مكانة رئيس الحكومة، رغم أنه منتَخَب بصورة مباشرة ورغم أن الهدف كان تعزيز مكانته، إذ وجد نفسه على رأس حزب صغير نسبياً لا يمكنه تسيير دفة الحكم بمفرده أو بتحالف ضيق وإنما هو بحاجة، من أجل ذلك، إلى التحالف مع أحزاب صغيرة وفئوية مارست أقصى ما أمكنها من درجات الابتزاز السياسي. وقد شكلت هذه الحقيقة السبب الرئيس للعودة إلى طريقة الانتخابات السابقة (الحالية)، إذ صادق الكنيست يوم ٧ آذار ٢٠٠١ على قانون إلغاء الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، على أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ ابتداء من الانتخابات للكنيست الـ ١٦ التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٣.

ولا بد من إشارة سريعة جداً إلى خلفية التغيير المذكور الذي جرى في العام ١٩٩٢، أسبابه وأهدافه. فمنذ تأسيس الكنيست الإسرائيلي وإعلانه «برلماناً ومجلساً تشريعياً» للدولة اليهودية، اعتُمدت «الديمقراطية البرلمانية» طريقةً للحكم في إسرائيل، بالاستناد إلى طريقة الانتخابات القُطرية للكنيست وتشكيل الحكومة الإسرائيلية من داخله، من خلال تكليف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست المنتَخَبين (هو رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست عادةً) لتشكيل حكومة تستمد صلاحياتها من الثقة التي يمنحها الكنيست إياها.

كل الحكومات التي تشكلت على هذا النهج كانت حكومات ائتلافية استندت إلى أغلبية برلمانية. كثرة الأحزاب السياسية وتعادل القوى فيما بينها أديا إلى حالة من عدم الاستقرار في النظام السياسي الحاكم تجسدت في محاولات متواترة لتشكيل ائتلافات جديدة لاستبدال حكومات قائمة. وقد بلغت حالة عدم الاستقرار هذه ذروتها في التسعينيات وألقت بظلالها على المزاج العام بين الجمهور الواسع، وخصوصاً في أعقاب محاولة شمعون بيريس إسقاط «حكومة الوحدة القومية» بواسطة اقتراح لنزع الثقة عنها في الكنيست وتشكيل حكومة بديلة بالتحالف مع أحزاب الحريديم. لكن المحاولة باءت بالفشل واستطاع إسحاق شامير تشكيل حكومة يمينية بالتحالف مع المتدينين القوميين والحريديم. لكن تشكيل هذه الحكومة اصطدم بمحاولات ابتزاز سياسي كثيرة ومختلفة طُرحت في إثرها اقتراحات عديدة لتغيير طريقة/ نظام الحكم في إسرائيل، من بينها اقتراح بانتخاب رئيس الحكومة في انتخابات مباشرة والانتقال من نظام «الديمقراطية البرلمانية» إلى نظام «الديمقراطية الرئاسية».

تثبت تجربة السنوات القليلة من انتخاب رئيس الحكومة في انتخابات مباشرة أن هذه الطريقة لم توفر ولا يمكن أن توفر الدواء الشافي والصحيح لداء عدم الاستقرار المستفحل في النظام السياسي الإسرائيلي، حتى لو أدخِلت عليها التعديلات الجديدة التي يتضمنها مشروع القانون الجديد الذي قدمه ممثلو حركة شاس الأسبوع الماضي. ذلك أن من شأن هذه الطريقة فقط أن تُضعف قوة وحجم الأحزاب الكبيرة مقابل زيادة قوة وحجم الأحزاب الصغيرة، الفئوية، وعددها كذلك، مما سيعيد إنتاج الأزمة ذاتها لكن بصورة أكثر حدة وتأثيراً، دون أية قدرة على ضبط السلطة وضمان استقرارها السياسي ـ الحزبي ودون القدرة على تأدية المهام المنوطة بهذه السلطة بصورة دائمة، ثابتة ومستقرة، وهو ما يفتح أبواب الفساد السلطوي على مصاريعها أيضاً.

فحتى رئيس الحكومة المنتخب في انتخابات مباشرة سوف يبقى عاجزاً عن تشكيل حكومة ثابتة ومستقرة تستطيع إكمال دورتها القانونية كاملة طالما بقيت موازين القوة السياسي ـ الحزبية موزعة على هذا النحو. والسبب ـ كما تؤكد دراسة وضعها باحثون في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» حول هذا الموضوع ـ أنه «طالما بقينا متمسكين بنظام الديمقراطية البرلمانية، فإن أي رئيس حكومة منتخب، حتى لو في انتخابات مباشرة، سيكون في حاجة إلى الحصول على ثقة الكنيست لتشكيل حكومته وتمكينها من تأدية مهامها، وهو ما يعيدنا إلى نقطة البداية بالضبط. ومن هنا، فإن الانتخاب المباشر في وضع كهذا لن يكون أكثر من إطالة أمد الأزمة السياسية لمزيد من الوقت»!

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

«جائزة إسرائيل» لليمينيين فقط!

كتب عصمت منصور:

أعاد قرار وزير التربية والتعليم الإسرائيلي يوآف غالانت بعدم السماح بمنح «جائزة إسرائيل للعام ٢٠٢١» للبروفسور ذائع الصيت في علوم الحاسوب والرياضيات، والباحث في معهد وايزمان للعلوم، عوديد غولدرايخ، إثارة الجدل في الأوساط الأكاديمية والإعلامية حول المعايير الواجب توفرها في من يحق له تلقي الجائزة، او بالأحرى ما المعيار الحاسم الذي يمنع شخصا ما من تلقي هذه الجائزة التي تعتبر الأهم والأكثر قيمة من بين كافة الجوائز في إسرائيل، وهو نقاش يعكس في جوهره الميل المتزايد نحو اليمين ذي النزعة الفاشية الذي تغلغل في مفاصل الدولة، ويرى نفسه وقيمه على أنها التعبير الحصري والأمثل عن حالة «الإجماع» والخط السياسي السليم والوفي لقيم الصهيونية.

جائزة اللون الواحد

«جائزة إسرائيل» هي أرفع جائزة تقدمها الحكومة الإسرائيلية في مجالات متنوعة علمية وأدبية وفنية وبحثية بالتزامن مع موعد إعلان الاستقلال، وقد أطلقت لأول مرة في العام ١٩٥٣ من قبل وزير التعليم بن تسيون دينور، الذي أصبح بعد خمسة أعوام أحد الحاصلين عليها، والذي لم يجتهد فقط في ابتداع الفكرة، بل شدد على توقيتها وأن يتزامن مع قيام إسرائيل، وأن تقدم من قبل قادة الدولة أنفسهم.

لم يترك الوزير دينور، في تلك المرحلة المبكرة من عمر دولة الاحتلال، مسألة المعايير الواجب توفرها في الشخص الذي يفترض أن يستحق الجائزة معلقة أو مفتوحة، ولا اكتفى بالدلالات الرمزية المتمثلة في الذكرى وارتباطها (بقيام الدولة)، بل شدّد على أنها جاءت «لتؤكد العلاقة بين (استقلال الدولة) والمعاني والقيم المستمدة من هذا الاستقلال» وأنها حكر على الإسرائيليين «المواطنين المجنسين المقيمين في إسرائيل» وهي معايير لا تحتمل الاجتهاد والتأويل في حقيقة هوية النموذج أو الرمز المثال الذي يراد له أن يطبع في ذهن الجمهور، ويشكل له الحالة الملهمة الأجدر بالتماهي، لكنها تقبل بل وتستدعي التشدد والمغالاة في بقية صفات ومواقف هذه الشخصية وذلك وفق الفترة التاريخية والتيار السائد.

هذا التشدد في انتقاء النماذج المُراد لها أن تعمم، إنما يعكس بشكل عميق طبيعة فكر وتوجهات النخب التي هيمنت في الحقب التاريخية المختلفة، بعيدا عن الادعاءات والشعارات بحيث يمكن الاستدلال على ذلك ببساطة عند معرفة أن من بين ٦٢٠ فائزا بالجائزة منذ تأسيسها حتى العام ٢٠٠٥ فازت ٩٠ امرأة فقط، وحتى العام ٢٠٠٨ فاز عشرة يهود من أصول شرقية في مجال الآداب من بين ١٥٨ فائزا، وحتى ٢٠١١ حصلت ست شخصيات عربية من فلسطينيي الداخل على الجائزة بينما هم يمثلون في حينها ما يقرب من ١٨٪ من سكان الدولة، وهي أرقام دفعت الناقد والمحرر الصحافي بيني تسيبر إلى التساؤل في العام ٢٠٠٧ إن كان «من المعقول أن لا يتم إيجاد من بين ١٥ فئة مرشحة لنيل الجائزة مكان واحد لمرشح غير أشكنازي».

تعززت هذه المعايير الصارمة والربط الأوتوماتيكي بين الدولة وقيمها وفق تعريف الفئة السائدة، وما بين المرشحين للحصول على الجائزة عبر السنين وأصبحت أكثر وضوحا وصلة ليس بالانتماء الإثني أو العرقي والجنس فقط، بل طالت الأفكار والمواقف السياسية، كما عبر عن ذلك الكاتب حاييم شاين في صحيفة «يسرائيل هيوم» على ضوء الجدل حول ترشيح لجنة الجائزة للبروفسور غولدرايخ، حين اعتبر أن الجائزة «تعبير عن تقدير رسمي لشخصيات نموذجية» بالمفهوم الأيديولوجي والسياسي، وليست تلك المتميزة في مجالها البحثي أو الأكاديمي بالضرورة، لأن «التميز العلمي ليس هو المعيار، ومهما كان العالم موهوبا فإن توقيعه على عريضة تطالب بمقاطعة إسرائيل أكاديميا» يعد سببا كافيا لحرمانه من الجائزة.

عبّر عن هذا الموقف الحدي والحاسم والذي يضع الأفكار والمواقف السياسية المتماهية مع أفكار المؤسسة الحاكمة وتوجهاتها كمعيار أساس في اختيار المرشحين للجائزة الوزير غالانت بوضوح، ليس في قراره بحرمان البروفسور غولدرايخ من الجائزة فقط، بل بمنشور خاص نشره على صفحته على الفيسبوك قال فيه إن «من لا يفتخر بإسرائيل ولا يعتبر قوانينها شيئا ثمينا لا يستحق الجائزة» مضيفا أن البروفسور غولدرايخ «بصق في وجه الدولة» عندما قرر أن يدعم بشكل غير مباشر الحركات الداعية لمقاطعة إسرائيل، وهو الأمر الذي أثار حفيظة مؤسسات مهمة مثل رؤساء الجامعات الذين خاطبوا الوزير غالانت معتبرين أن «عدم منح شخص ما جائزة إسرائيل بسبب آرائه السياسية يشكل مساً عميقاً وخطيراً بحرية التعبير وبحرية التفكير. وأن «مَن يسير في التلم» فقط هو الذي يستحق المكافأة والتقدير، بينما يكون العقاب من نصيب كل مَن يجرؤ على التعبير عن رأي سياسي يقع خارج نطاق الإجماع».

وكل من انتظر أن تقوم المحكمة العليا بإعادة الاعتبار للجائزة الأهم في إسرائيل وأن تنزهها عن السياسة ومحاكم الأفكار والتخوين بسبب المواقف النقدية، وأن تبقيها بعيدة عن حالة التحريض التي يمارسها اليمين ضد كل من يعارضه، خاب أمله سريعا. فبعد اعتراض وزير التعليم على ترشيح غولدرايخ تقدمت لجنة الجائزة المكونة من قضاة مستقلين بالتماس إلى المحكمة العليا من أجل البت في صلاحية الوزير التدخل في قرارها، ومنع أسماء ترشحها من نيل الجائزة، ذلك أن التقاليد جرت أن تتم المصادقة بشكل أوتوماتيكي على الأسماء التي تقدمها. قرار المحكمة جاء فيه أنه «لا يحق للعالم نيل الجائزة» وأن من صلاحية الوزير التدخل، وهو ما اعتبر شرعنة للتدخل في أفكار ومواقف الإسرائيليين وحصر الجائزة على الموالين لحكم اليمين.

عقّب المحامي ميخائيل سفراد، الذي ترافع عن لجنة الجائزة ومثل البروفسور غولدرايخ، على القرار لموقع واينت لحظة صدوره فوصف خطوة وزير التعليم والمستشار القانوني للحكومة بأنها «مكارثية» تهدف إلى منع أصحاب الموقف المعارض للاحتلال وسرقة الأراضي والأبارتهايد من الحصول على الجائزة، وهو ما يعني «إقصاء معسكر سياسي كامل» عن الجائزة وتحويلها الى «جائزة لليمينيين فقط».

جائزة إسرائيل: ثقل حزبي وأيديولوجي.

استياء مكبوت

على الرغم من عملية الإقصاء العلنية وغير المستترة لأصحاب الموقف النقدي الرافض للاحتلال من قبل الجهات الرسمية المشرفة على جائزة إسرائيل، لم نجد رد فعل قويا وضجة في الأوساط الأكاديمية والنخب المثقفة إزاء هذا الاستخدام المفضوح للجائزة.

عبّر الكاتب ديفيد شفربار عن تخوفه من هذا الصمت وغياب ردة الفعل القوية في مقال رأي نشره على موقع «عيرف راف» بتاريخ ١٩ نيسان مستذكرا الفيلسوف يشعياهو ليبوفيتش والضجة التي أثارها ترشيحه للجائزة وكيف واجه المصير نفسه وهو ما دفعه للتنازل عنها وإطلاق مقولته الشهيرة بأنه «يتنازل عن الجائزة كي يوفر على نفسه قرف مصافحة وغدين رئيسيين هما رئيس الحكومة ووزير التعليم».

قلق شفربار نابع من انصياع الفائزين الآخرين الذين «جلسوا بصمت وصافحوا دون احتجاج» اليد التي عاقبت زميلهم، معتبرا أن الاحتجاج «مهما كان هشا» مهم وله دور لأنه يقوض فكرة المسلمات والمفهوم ضمنا ويهز «خطاب الهيمنة» ولأن هذا هو المتوقع من الأكاديميين ورجال الثقافة «القادرين على صياغة موقف مختلف».

يرى شفربار أن انعدام الاحتجاج وخاصة من قبل المؤسسات الأكاديمية يقدم دلالة إضافية على أن دور «عالم الأكاديميا آخذ في التقلص والانغلاق بعد قتل روح المعارضة إزاء كل رأي مختلف وأصلي».

حتى موقف رؤساء الجامعات الذين بعثوا برسالة لوزير التعليم نشروها في وسائل الإعلام ظهر ضعيفا وهشا وقصيرا جدا، وهو لا يختلف عن موقف المجمع الإسرائيلي القومي للعلوم والآداب الذي نَشر على شكل بيان في الرابع عشر من نيسان وعبّر عن القلق والأسف جراء «خلط السياسة في القرارات التي لها صلة بالجائزة وهو ما يمس بمكانتها» وفق تعبيرهم.

وزير التعليم الحالي في حكومة نتنياهو وعضو الكنيست عن حزب الليكود غالانت هو في الأصل جنرال سابق شغل موقع قائد الجبهة الجنوبية وخدم في وحدات مختارة وشارك في عمليات اغتيال خارج حدود إسرائيل أشهرها عملية اغتيال القيادي في حركة فتح ومسؤول أمنها الداخلي علي حسن سلامة، وهو يعتبر التجسيد العملي للنهج الإقصائي والعسكرتاري في التعامل مع الآراء المعارضة. وقف غالانت وبيده السلطة ومن فوق رأسه هالة الإجماع اليميني وحالة التحشيد، في وجه الأكاديمي اللامع صاحب الرأي النقدي والذي تحلى بشجاعة مطالبة البرلمان الألماني بالتراجع عن اعتبار حركات المقاطعة على أنها حركات لا سامية ووقع على عريضة تطالب بمقاطعة جامعة أريئيل المقامة على أراض محتلة وفق القانون الدولي.

سخر موقع «سيحاه مكوميت» اليساري من جهل غالانت وطريقته العنيفة في مواجهة غولدرايخ، وتساءل في مقالة نشرت في الحادي عشر من نيسان: «ماذا كان سيكون موقف غالانت من عالم مثل أينشتاين؟ وهل كان سيحرمه من الجائزة بسبب آرائه التي اعتبر فيها بيغن إرهابيا وعبر فيها عن عدم رضاه وعن اللا حاجة لقيام دولة يهودية؟»

اعتبر الموقع أن غالانت هو تجسيد حي لثقافة «عبادة القوة وتمجيد العنف التي رعتها الدولة».

عودة الى الأصل

يعد إقصاء البروفسور غولدرايخ وحرمانه من جائزة إسرائيل عمليا نوعا من الوفاء لفكرة الجائزة وعودة إلى فكرتها الأساسية التي أنشئت من أجلها، وهي خطوة تزيل الغشاء الرقيق من التضليل الذي حاول أن يصورها على أنها جائزة أكاديمية علمية تمنح للمتفوقين.

الأصل من وراء فكرة الجائزة أنها تمنح من المؤسسة الحاكمة لمن يتماهى مع خطها العام ويبرر وجودها وممارستها، ولا مكان لأي شخص مهما بلغت عبقريته وإنجازاته أن ينالها طالما أنه يقف على يسار المؤسسة.

إنها جائزة حصرية تأتي في ذكرى خاصة وتقدم من قبل رؤساء المؤسسة للمواطنين الذين يعتزون بها ويتماهون مع قيمها وممارساتها، وهذا التعريف بالذات هو الذي شجع البروفسور عوديد مودريك على أن ينشر مقال رأي في صحيفة «غلوبس» الاقتصادية في ١ نيسان وقبل قرار المحكمة لا يعبر فيه عن تأييده لقرار حجب الجائزة عن البروفسور غولدرايخ، بل واستهجانه من «إقدام الدولة على منح الجائزة الأكثر احتراما لشخص يحقرها من خلال دعمه غير المباشر لحركات تدعو لمقاطعتها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا» معتبرا أن مثل هذه الخطوة «لا تعتبر عملية كم أفواه» أو انتقاصا من الحقوق المدنية للمرشح، كونه سلوكا طبيعيا ومفهوما ضمنا ومنسجما مع روح وفكرة الجائزة والغاية الرئيسة منها.

«استيطان الأرض والقلوب»: عن «أنوية التوراة»!

كتب عبد القادر بدوي:

تُحيل لفظة «نواة التوراة» أو «الأنوية التوراتية» إلى المشاريع الاستيطانية الزاحفة في المدن والبلدات داخل إسرائيل. ويتمثّل الهدف الأسمى لهذه الأنوية- كما اصطُلح على تسميتها إسرائيلياً- في محاصرة الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين والتضييق عليهم وصولاً إلى طردهم نهائياً من «المدن المختلطة» كالرملة ويافا وعكا واللد، كما تهدف إلى «تطهير القلوب» من خلال «استيطانها» وما تتضمنه هذه العملية من تديين لمظاهر الحياة في هذه المناطق، وهذا ما يُمكن اعتباره موجّهاً أيضاً للقضاء على المظاهر العلمانية السائدة في المدن والبلدات الإسرائيلية نفسها.

وتنحدر غالبية أعضاء هذه «الأنوية» من معاقل المستوطنين في المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

إن مشاريع «الأنوية التوراتية» لا يُمكن فصلها عن حركة الاستيطان اليهودية في فلسطين منذ بدايات المشروع الصهيوني، ولا سيّما بعد أن انطلق قطار المشروع الاستيطاني بقوة في مناطق الضفة الغربية المحتلّة في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي لها في العام ١٩٦٧، وما ترتّب عليه من شيوع ظاهرة المؤسسات الاستيطانية المختلفة التي أخذت على عاتقها مهمّة الاستيطان والتوسّع في هذه المناطق، باعتبارها المناطق الأهم وفق التعريف التوراتي لـ«أرض إسرائيل»، وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى وصف العام ١٩٦٧ بأنه العام الذي جسّد الالتقاء التاريخي لدولة إسرائيل بأرض إسرائيل؛ عامٌ تعرّفت فيه الصهيونية على ذاتها الاستيطانية القومية الخلاصية، إلى جانب الذات الاستعمارية التي لازمت سلوكياتها ونمط تفكيرها منذ إقامتها في نهاية القرن التاسع عشر. فقد تعززت ظاهرة «الأنوية التوراتية» وفق الشكل والنهج السابق خلال العقود الثلاثة الماضية، بعدما تولّدت قناعة لدى عدد لا بأس به من الجيل الجديد الذي نشأ في مستوطنات الضفة الغربية المحتلّة بأن استيطان الأرض وحده لن يكون كافياً للوصول إلى الهدف المنشود، وربّما، ترك المناطق الإسرائيلية- المدن المختلطة بالحدّ الأدنى- يسكنها العرب و«يُشاركون» اليهود فيها هو أمر خطير لا بدّ من معالجته وإيقافه، لذا، فإن عملية الاستيطان بالنسبة لهم، ونشر توراة «أرض إسرائيل» لا بدّ من أن تكون في جميع أنحاء «أرض إسرائيل» وعدم حصرها في مناطق معينة، وهو الأمر الذي دفعهم لإنشاء هذه «الأنوية» كمشاريع استيطانية تستهدف الأرض والقلب في الوقت نفسه.

ويرى مؤسسو فكرة «الأنوية التوراتية» والقائمون عليها، أن وصول المستوطنين، ممثلين بالصهيونية الدينية بشكل رئيس، إلى المنصّة؛ أي إلى مقدّمة المشروع الصهيونية وقيادته (قيادة دولة إسرائيل كأداة تنفيذ للمشروع) منذ مطلع الألفية الثالثة على وجه التحديد، لم يأتِ بالنتائج المرجوة كلّها؛ فعلى الرغم من تمكّن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية من الاستمرار على الأرض، إلا أن الإعجاب والدعم الذي كانوا ينتظرونه من قِبل المجتمع الإسرائيلي عموماً لم يكن كافياً، بل على العكس تماماً؛ اكتشفوا أن قسماً كبيراً من الجمهور لم يُناصرهم، بل تحوّل إلى جمهور مُعادٍ، رافض، ومناهض لسلوكياتهم ومظاهر معيشتهم، ومساعيهم الدينية الخلاصية. وقد تجسّد ذلك في اتفاقات أوسلو التي شكّلت بمثابة صدمة كبيرة للمستوطنين وهو الأمر الذي نتج عنه اغتيال رئيس الحكومة حينها إسحاق رابين، ومن ثم مشروع «فك الارتباط» الذي أقدم عليه رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون في العام ٢٠٠٥، كل هذا دفع باتجاه أن يكون المشروع القادم، والأفضل، إلى جانب استيطان الأرض هو «استيطان القلوب»؛ حيث أن مشروع «أنوية التوراة» هو السبيل الأنقى، والطريقة المُثلى، للوصول إلى مرادهم الاستيطاني الخلاصي؛ تديين المجتمع ونشر التوراة في جميع أنحاء «أرض إسرائيل الكاملة».

ويتمثّل المشروع الجديد بالنسبة للمؤمنين بهذه الفكرة، وهم من الجيل الجديد المتطرف الذي نشأ وترعرع في المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في مناطق الضفة الغربية المحتلة، في «حلم الصهيونية الجديد» الذي يتحقّق ويزدهر انطلاقاً من جميع أنحاء إسرائيل؛ حيثُ تُشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٦٠ «نواة توراتية» في جميع أنحاء دولة إسرائيل مُبعثرة جغرافياً من كريات شمونة شمالاً إلى إيلات جنوباً. من الناحية الأيديولوجية يجمع أعضاءها ومناصريها بين العمل الاجتماعي والنضال القومي، أما من الناحية الدينية فيتبع روادها وأتباعها الصهيونية الدينية ويطرحون التحديات والأهداف نفسها تقريباً، ويُمكن اعتبارهم الأقرب، بالمعنى السياسي الحزبي، لحزبي الصهيونية الدينية والبيت اليهودي، بل ومركّب أساس من مركباتهما وقواعدهما.

ولا يُمكن اعتبار هذه المشاريع فوضوية أو عشوائية من حيث العمل والتمويل؛ فالمصادر المالية لهذه «الأنوية»، بحسب تقرير صادر عن «المركز الإسرائيلي لتجديد الديمقراطية- مولاد»، تعتمد بشكل كلّي على دعم الأجهزة الحكومية الإسرائيلية، وعلى وجه التحديد وزارة الإسكان والبناء، وزارة تطوير النقب والجليل، ووزارة التربية والتعليم. وقد أشارت مُعطيات حصل عليها المركز، إلى أن ٥٢ «نواة توراتية» مقرّبة من الصهيونية الدينية والبيت اليهودي- أُقيمت خلال العقد الأخير فقط- حصلت على دعم حكومي لمشاريعها التوسعية الاستيطانية في العام ٢٠١٤ من أصل ٦٨ مشروعاً حصل على دعم هذه الوزارات.

فعلى سبيل المثال، حصل مشروع «ربيع التوراة» وهو أحد مشاريع «الأنوية التوراتية» المُقامة في منطقة تل أبيب-يافا على مبلغ (٦٦٤,٤٦٨) شيكل في العام ٢٠١٤ فقط من الوزارات الحكومية المذكورة أعلاه، ويهدف المشروع، بحسب التقرير الصادر عن مولاد، إلى مساعدة المجتمع في قضايا التعليم والرفاهية؛ نشر توراة «أرض إسرائيل» في مناطق وأحياء تل أبيب، تشجيع توطين وإسكان العائلات الشابة (المنتمية لهذه الأنوية) في هذه المناطق، وقبول طلاب إضافيين في المدارس الدينية، الاستيعاب الروحي والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين الأثيوبيين في هذه المناطق، إلى جانب توفير دعم مالي للعائلات والطلاب المتدينين الذي لا يمتلكون القدرة على الإقامة في هذه المناطق بسبب غلاء المعيشة.

أما حركة «بني عكيفا في إسرائيل»، والتي حدّدت نطاق عملها ومشاريعها في كل أنحاء «أرض إسرائيل الكاملة» فقد حصلت في العام نفسه على ما يُقارب ١٢,٥ مليون شيكل من الوزارات الحكومية المختلفة (النسبة الأكبر كانت من وزارة التربية والتعليم) وتسعى هذه الحركة، وفقاً لرؤيتها المطروحة، إلى تربية جيل مخلص «لتوراته وشعبه وأرضه»، من خلال التربية لتحقيق الذات ضمن فكرة «توراة وعمل» للوصول إلى «مجتمع التوراة النقي» في «أرض إسرائيل»، وهذا لا يُمكن الوصول إليه إلّا من خلال حب «أرض إسرائيل» والقيام بأدوار رائدة في بنائها وتطويرها مادياً وروحياً وصولاً إلى الدولة اليهودية المبنية وفقاً لمبادئ التوراة والتقاليد اليهودية.

إجمالاً، تُعبّر ظاهرة «الأنوية التوراتية» الآخذة بالتصاعد والانتشار تدريجياً عن بُعدين استيطانيين، استيطان الأرض، واستيطان القلوب؛ إذ تسعى هذه «الأنوية» إلى تحقيق «الحلم الجديد» للصهيونية، كما تراه، في القلوب عبر الانتشار والتوسع من خلال الاستيطان في المناطق المختلطة، والتي يتواجد فيها الفلسطينيون بهدف طردهم وتهجيرهم تحت غطاء نشر التوراة والتعاليم اليهودية التوراتية لـ «أرض إسرائيل»، وهو الأمر الذي لا يُمكن الوصول إليه إلا باستيطان الأرض وإقامة «أنوية» أو «بؤر» محدودة داخل التجمعات الكبيرة، كالمدن المختلطة مثلاً، ومن ثم الانتشار والتوسع جغرافياً وديمغرافياً وثقافياً ودينياً.

.. من فعاليات "الأنوية التوراتية".

التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل: مسألة كولونيالية وإثنية. (أ.ف.ب)

«نوف هجليل» والمدرسة العربيّة: إعاقة تشكّل مجتمع عربيّ داخل «المدينة اليهوديّة»!

كتب محمد قعدان:

تأسست مدينة «نوف هجليل» في العام ١٩٥٧ [«كريات نتسيرت» ثمّ «نتسيرت عيليت» قبل الاتفاق على الاسم الحالي] وفقاً لخطّة أمنيّة أعدّها رئيس الحكومة الاسرائيليّة السابق، دافيد بن غوريون، وأهمّ بنودها «تهويد الجليل والناصرة»، التي أعلن عنها في العام ١٩٥٣، عبرَ مصادرةِ الأراضي من مدينة الناصرة، والقرى المجاورة: المشهد وإكسال والرينة وعين ماهل من خلال قانون «مصادرة الأرض لأغراض عامّة». ورافق المصادرة احتجاج عربي عارم وقتها، ووصلت القضيّة إلى المحكمة العليا الاسرائيليّة، التي أتاحت عمليّة المصادرة والاستيطان، وفقاً للمصلحةِ العامّة الصهيونيّة التي تقتضي أن «استيعاب المستوطنين الجُدد» هي مصلحة عامّة، تتيح مصادرة الأرض، بشكلٍ قانونيّ.

كان الهدف الأساس من وراء تشييد المدينة تحويلها إلى مركز يهوديّ في منطقةِ الجليل، تتغلّب أهميّته السياسيّة والاقتصاديّة على مدينة الناصرة. بالتالي، إلحاق القرى العربيّة والناصرة بالمركزِ الجديد بعدما كانت الأخيرة هي مركز تاريخيّ للمنطقة. وجرى ذلك من خلال نقل كلّ دوائر الدولة الرسميّة إلى المستوطنة الجديدة، وبناء مجمعات صناعيّة وتجاريّة، لتحقيق غرض السيادة اليهوديّة الاسرائيليّة بشكلٍ مكثّف في الجليل.

نجد في ظلّ هذهِ الأهداف أن التغيّرات الحاصلة مع مرور الزمن، وقدوم آلاف الفلسطينيين للعيش داخل المدينة (بسببِ الضائقة السكنيّة عند المجتمع العربيّ الفلسطينيّ)، وضعا تحديّات أمام هدف «تهويد الجليل والناصرة». بالتالي فالموقف الثابت بعدمِ إتاحة مدرسة عربيّة، كما حدث مؤخراً، مرتبط بعدم إعطاء شرعيّة لهذهِ التحوّلات، وخصوصاً في ظلّ تكرار هذهِ الحادثة مع مدن أخرى في البلاد، «حريش» مثالاً.

خلفيّة: طلب إقامة مدرسة عربيّة.. والبلديّة ترفض

في بداية العام ٢٠١٣ تواصل أولياء أمور الطلاب مع رئيس البلدية آنذاك، شمعون غابسو، بشأن طلبِ إقامة مدرسة عربيّة. وبدلاً من الإشارة إلى طلب سكان مدينته تلقي التعليم بلغتهم، أجاب بأنه «طلب سياسي قومي استفزازي»، وأن إنشاء مؤسسات تعليمية عربية في «نتسيرت عيليت» يعني «تنازلا نهائيا عن طابع المدينة كمدينة يهودية». وفي هذا الصدد، كتب الدكتور رائد غطّاس [وهو أحد السكّان والمطالبين بإقامة مدرسة عربيّة] مقالةً بعنوان «مدرسة عربية في نتسيرت عيليت – حق وضرورة»، وذلك في العام ٢٠١٢، أشار فيها إلى أن العنصريّة هي العائق أمام بناء مدرسة عربيّة، قائلاً «لماذا تعارض الأوساط المتنفذة في إدارة بلدية نتسيرت عيليت بإصرار وعناد فريدين إقامة المدرسة العربية في المدينة؟ هم يعتقدون أن نتسيرت عيليت هي مدينة يهودية ومن المفضّل ألا يقطنها عرب بتاتاً ولكن وبما أن هنالك حقيقة واقعة وهي وجود سكان عرب في المدينة فليبقوا حسب منطقهم دون مدرسة ودون مراكز تعليمية وتربوية». وأضاف: «هم يدركون تماماً أن إقامة المدرسة في نتسيرت عيليت ستؤدي إلى ترسيخ ارتباطنا وتجذّرنا في هذه المدينة. فهي تعبّر عن الارتباط بالمكان. وهم يدركون أن هذه المدرسة ستساهم في تشكيل مجتمع عربي في المدينة، ففي المدرسة يتم التعارف والتواصل بين التلاميذ ومن ثم التعارف والتواصل بين الأهل حيث تقام لجان أولياء أمور ونشاطات تربوية عديدة للتلاميذ والأهل، وكل هذا يساهم في تنظيم مجتمع عربي على أساس الانتماء القومي والهوية الجمعية. هم يدركون جيدا كل هذا، لذلك نراهم يعارضون بشراسة إقامة هذه المدرسة». وهذا يبيّن أن الرفض جاء على أساس إعاقة تشكّل مجتمع عربيّ داخل المدينة اليهوديّة، التي أقيمت على أراضٍ عربيّة كما ذكرنا آنفاً، ومع تشبّث البلديّة في الرفض حاول الأهالي التوجّه إلى المحكمة لعلّها تُنصفهم في هذهِ المسألة تحديداً.

التوجّه إلى المحكمة.. وإجماع على الرفض

قدم ٣٢ أباً وطفلاً عربياً فلسطينياً من القاطنين في «نوف هجليل»، جنباً إلى جنب مع «جمعية حقوق المواطن في اسرائيل» و«مركز مساواة»، التماساً إلى محكمة الناصرة الإدارية لإنشاء أول مدرسة عربية حكومية في حزيران ٢٠١٦. ووفقاً للالتماس تضم «نوف هجليل» حوالي ٢٦٠٠ طالب عربي، العديد منهم يضطرون للسفر يومياً إلى الناصرة والقرى المجاورة للحصول على حق التعليم، بينما يدرس جيرانهم اليهود، في معظمهم، في الأطر التعليمية الحكومية في مدينتهم. وقوبلت محاولة إنشاء مدرسة عربية في المدينة برفضٍ مستمر ومتشدد من قبل بلدية «نوف هجليل»، بدعم من وزارة التربية والتعليم. وكما ذكرنا قال رئيس البلدية السابق شمعون غابسو، وبشكلٍ صريح للغاية، إنه يرفض إنشاء مدرسة عربية حتى لا يضرّ بالجوهر اليهوديّ (أو الشخصيّة اليهوديّة) للمدينة، ويأتي ذلك في السياق الذي تحدّثنا عنهُ أعلاه لإقامةِ المدينة، لتصبح مركزاً يهودياً في سبيل مشروع «تهويد الجليل».

وتحدث الالتماس في العام ٢٠١٦ بشكلٍ واضح عن العنصريّة التي تُمارس بحقّ أكثر من ٢٠٪ من سكّان المدينة، وأكثر من ثلث التلاميذ في المدينة، بسبب عدم استجابةِ البلديّة لطلبِ إقامة مدرسةٍ عربيّة، بشكلٍ يتعارض مع حقّ التعليم المجانيّ وتوفير فرص متساوية. وعقب الالتماس، كان من المفترض أن تقدم البلدية ووزارة التربية والتعليم موقفهما مع بداية العام ٢٠١٧. ولم تعلن وزارة التربية والتعليم عن موقفها إلا في أيار ٢٠١٧، والذي بموجبه تقدّم مدينة «نوف هجليل» حلاً تعليمياً مناسباً لجميع الطلاب. بالتالي، وبحسب الوزارة، ليست هناك حاجة لإنشاء مدرسة عربية في المدينة، لأن معظم الآباء العرب يريدون لأبنائهم مواصلة الدراسة في أماكن خاصة في الناصرة.

وفقاً لالتماسٍ ثانٍ تقدّم بهِ الأهالي والجمعيّات في تموز ٢٠١٧، تبعاً لحكم المحكمة في تشرين الأول ٢٠١٦، نجد الأرقام التالية: ٤ روضات عربية، ولا توجد مدرسة عربية واحدة. نتيجة لذلك، التحق عدد قليل فقط من التلاميذ العرب بالمدارس اليهوديّة، حيث لغة التدريس هي العبرية، أقل من ١٪، أما غالبيّة التلاميذ فيضطرون للدراسة في المؤسسات التعليمية العربية في مدينة الناصرة والقرى المجاورة. وتشير هذهِ الأرقام بوضوح إلى أن نظام التعليم في «نوف هجليل» غير متاح للسكّان العرب، ويحتاج إلى تطوير لملاءمة حاجات السكّان العرب.

وفي إجابةِ المحكمة على الالتماس العام ٢٠١٧، قالت إنه «بعدَ البحث في طلب إقامة مدرسة عربيّة والحاجات التربويّة، الوزارة قرّرت عدمِ التدّخل في حسابات السلطة المحليّة، طالما لا يوجد مكان للتدخّل، بسبب وجود مؤسسات تربويّة للجميع، حيثُ يدرس فيها تلاميذ عرب ويهود، أمّا بالنسبةِ لمن لا يرغبون بتدريس أبنائهم في المدارس الحكوميّة اليهوديّة داخل المدينة، فيستطيعون إرسالهم إلى مدينة الناصرة». وهذا يعني أن المحكمة ووزارة التربية والتعليم والبلديّة جميعها تتفقّ على أنه لا «يلزم مدرسة عربيّة»، لدواعٍ غالبيّتها تتمحور حولَ «فصل السلطات»، ويُقصد بذلك أن المحكمة لن تتدّخل في قرار السلطة المحليّة، حيثُ أن رفض إقامة مدرسة للتدريس باللغةِ العربيّة لا يحملُ أي أهميّة للتدّخل.

وعُقدت جلسة استماع بشأن الالتماس في ٣ نيسان ٢٠١٩. وفي تاريخ ٢١ تموز ٢٠١٩، رفضت المحكمة الالتماس مرةً أخرى، وحكمت بأن «قرارات البلدية بعدم التحرك لإنشاء مدرسة عربية في المدينة و/ أو تقديم حلّ آخر لتوفير تعليم اللغة العربية للأطفال والتلاميذ العرب في المدينة، قرارات معقولة وبالتأكيد ضمن التقدير المهني والإداري للمشاركين». وقد استأنف الملتمسون الحكم أمام المحكمة العليا.

وفي تاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢١ صدر الحكم في الاستئناف. رفض اثنان من القضاة الثلاثة المطالبة بإلزام البلدية بإنشاء مدرسة عربية حكومية في العام الدراسي المقبل. ومع ذلك، عقّب الحكم على ما أسماه الفشل الخطير لنظام التعليم في «نوف هجليل» الذي يهمل طلابه العرب ويرسلهم إلى جهاز التعليم في الناصرة، وفي رأي الأغلبيّة «هذا الواقع، غير مقبول، ويتطلب من البلدية العمل على تغييره»، حيث أنه يحقّ للتلاميذ والأطفال العرب الدراسة باللغة العربيّة في المدارس اليهوديّة، وعلى البلديّة تحمّل أعباء هذهِ المهمّة.

ولفت مقدّم الالتماس المحامي عوديد فيلر إلى أن القاضية باراك إيرز خلصت إلى قرار وجوب إلزام البلديّة ووزارة التربية والتعليم بأن تقوما بإنشاء مدرسة عربيّة في العام الدراسي المقبل دون تأخير، في حين عارضها القاضيان إيلرون وچروسكوپف وبذلك رُفض الاستئناف. وقبلت القاضية باراك إيرز حجج الأهالي والجمعيّة في الاستئناف. وذكرت أن «المعطيات عن الطلبة العرب سكان المدينة تدل على الحاجة، وأن تصرفات البلدية غير مناسبة. كنا نأمل أن يتم إصدار أمر بإقامة المدرسة الآن، ونأسف لكون المحكمة لم تأمر الطرفين بذلك. ومع هذا، فإن في نص الحكم ما يمهد الطريق لإقامة أول مدرسة عربية حكومية في نوف هجليل مستقبلاً، وسيظل الحق في إقامة مثل هذه المدرسة، كما في كل مدينة مختلطة قائماً».

المطلب ما زال قائماً والنضال مستمرّ

مع الإجماع القانونيّ والسياسيّ على منع إقامة مدرسة عربيّة، يتبيّن أن المسألة لا تقتصر على «مساحة تدريس باللغةِ العربيّة» بل هي أعمق من ذلك وتتعلّق بالطموحات القوميّة العنصريّة للدولة اليهوديّة، حيث أن «نوف هجليل»، كما ذكرنا آنفاً، هي جُزء من طموحٍ وبرنامج وتخطيط استيطاني استعماريّ، تبيّن أنه غير ناجح من ناحية فعلية في ضوء أنه لم يعد بالإمكان الحديث عن «تهويد الجليل»، ناهيك عن أن العرب الفلسطينيين هُم أكثر من ربع سكّان هذهِ المدينة، بالتالي فإن منع المدرسة العربيّة يعبّر عن أحد أسوار العنصريّة.

في هذا الصدد أوضح نائب رئيس بلدية «نوف هجليل»، الدكتور شكري عواودة، أن النضال من أجل إقامة مدرسة عربية في مدينة «نوف هجليل»، مستمر وهو بدأ منذ ١٥ عاماً ولن يوقفه قرار المحكمة العليا.

وأضاف عواودة: أمامنا الآن إعادة الكرة إلى ملعب البلدية ووزارة التربية والتعليم. وقد اجتمعنا في الأمس مع رئيس البلدية وتم إقرار أن هناك إضاءات جيدة في القرار بأن البلدية ملزمة بإيجاد حلول، واتفقنا على إخراج الخطة القديمة إلى حيز التنفيذ إذ سنبدأ بمحاولة ترتيب أمورنا نحو السنة التعليمية القادمة أو التي بعدها، لأن هذا المطلب هو مطلب أجيال وليس مطلبا آنيا ليومٍ أو ليومين، وبالتالي أنا أقول وبكل مسؤولية إن الصرح التعليمي وحق التعليم للمواطن العربي هو حق أساس حتى لو صدر ١٠٠ قرار عن محكمة العدل العليا، ولن نرضى إلا بأن يكون هناك صرح تعليمي لهؤلاء الطلاب.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية